بانفصال جزء لجسم الوالد وانما يتكون بانفصال جزء من مادة الوالد
مستعد لقبول صورة عن نوعه او جنسه وهذا لا يتصور فيما ذاته
بسيطة اذ لا جزء له حتى ينفصل واستدل الشارح المحقق بان الابن
يجب ان يكون متكافيا متماثلا للاب وليس له مكافئ ومماثل لا
ممكن وهو ظاهر ولا واجب آخر لان التكافؤ التلازم تحققا وتعقلا
وهذا لا يتصور الا بعلاقة العلية بان يكون احدهما معلولا للاخر او
كلاهما معلولي ثالث كما سيجيء وهذا لا يتصور في واجب الوجود و
استدل على نفي التماثل بما هو المشهور وانت لا تذهب عليك ان
هذا غريب من مثله فانه لا يجب ان يكون التكافؤ بين ذاتي الاب والابن
وانما التكافؤ بين صفتي الابوة والبنوة وهما معلولان لصفة التولد
واما ذاتاهما فغير متكافئين حتى يلزم علاقة العلية مع ان لزوم العلاقة
العلية للتكافؤ امتماثل بطل في الشرح في موضعه قوله تعالى عن الجنس
قد يستدل في المشهور على نفي التجانس والتماثل بان وجوب الوجود نفس
حقيقته ولو كان له نوع او فرد ان لكان وجوب الوجود مشتركا بينهما
فلا بد من امر به الامتياز ومن جاعل يجعلهما ممتازين بانضمام فصل
او تشخص وما هذا شانه لا يكون واجبا لان الواجب مما لا يحتاج في التشخص
الى شيء فتامل فيه قوله قالوا تجددها لذاتها قيد التجدد عدم ورود
والوجود عندكم معلول والعدم لو كان لها لذاتها لكانت ممتنعة ولزم
اجتماع الوجود والعدم لانه لا بد من وجود المقتضي عند وجود المقتضى
وهذا ليس بشيء لان معنى كون التجدد لذاتها ان ذاتها غير صالحة للوجود
الا على نحو لا يبقى فالعدم قبل زمان وجودها وكذا بعده ضروري على

حقيقتها

الى حقيقتها فالبقاء ممتنع وانما الممكن لها الوجود الغير القار المتجدد فح
لا يحتاج في انعدامها قبل وجودها او بعدها الى علة اصلا ومن ههنا ظهر
صحة ما قال بهمنيار ولولا ان في الاسباب بالعدم لذاته لما صح وجود حادث
فافهم قوله واجب بان اجزائها الخ حاصله ان الحركة حقيقة يابى عن
قبول الوجود الا بان ينطبق على الزمان بان يكون جزء منها بازائه من
الزمان ويمتنع عليها البقاء لذاتها فاذا وجدت من القديم هذه الحقيقة
وجدت على نحو ما امكنت فوجدت غير قارة منطبقة على الزمان فكل جزء
من اجزائها المفروضة امتنع عليه القدم بل الوجود محاذيا بالزمان حاذاه
جزء آخر فلا يحتاج الاجزاء الى جعل غير جعل الكل وبهذا القدر تم ربط
الحادث بالقديم على طور الفلسفة والحاصل انه من القديم صدرت
حقيقة يمتنع عليها القرار لذاتها ولا يمكن وجودها الا على نمط انطباقها
كل جزء منها على اجزاء الازل والابد ويلزم منه حدوث كل جزء من اجزائها
في جزء من الازل وهذه الاجزاء على حدوث الحوادث لانها وجبت
فوجبت المعلولات بها وهي واجبة لوجوب الكل من القديم ولا يحتاج
في انعدامها بعد وجوداتها الى علة وكذا في انعدامها قبل وجوداتها وانما يحتاج
في وجوداتها فما وجدت وجدت ومدا وجبها القديم في ضمن ايجاب الكل ولو كانوا
اكتفوا بهذا القدر تم كلامهم ومقصودهم من غير كلفة لكن ما اكتفوا
بهذا القدر وادعوا ان غير القار لا بد في حلة علله من غير قار فورد
عليهم ما ورد وذهب من ابدهم ما بنوا عليه ارتباط الحادث بالقديم
كما بين في الشرح بعد منه وبقوا كالحيارى في الصحارى ثم انهم لم
يصححوا هذه المسئلة ببرهان والذي قال بعض المتاخرين انه لو لم يدخل

King Saud University
Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)